سعيا لتحقيق أعلى معايير الشفافية

مجلس الوزراء: السماح لـ 4 جمعيات نفع عام بالإشراف على انتخابات «أمة 2023»

سمو الشيخ أحمد النواف مترئسا اجتماع مجلس الوزراء

أحد المقرات الانتخابية

السلطان: عطلة الانتخابات تعتبر مزاولة فعلية في بعض مجالات الوظيفة العامة

البلدية: ترخيص 119 مقرا انتخابيا لـ «أمة 2023» في المحافظات الست

في إطار التسهيل والتيسير على المواطن الكويتي لإخراج العرس الديمقراطي الذي ينطلق في السادس من الشهر المقبل في أبهى صوره من جميع النواحي، اعلنت وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة والطفولة مي البغلي موافقة مجلس الوزراء على السماح للجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الاداء البرلماني وجمعية النزاهة الكويتية وجمعية الصحافيين الكويتية وجمعية الشفافية الكويتية بالمشاركة في الاشراف على اجراءات ومتابعة سير عملية انتخابات مجلس الامة 2023.

وأوضحت ان ذلك يأتي سعيا من مجلس الوزراء لتحقيق أعلى معايير الشفافية ودعما لدور وشراكة منظمات المجتمع المدني في العملية الديمقراطية.

وقالت الوزيرة البغلي لـ "كونا" أمس الاثنين ان وزارة الشؤون الاجتماعية تلقت طلبا من هذه الجمعيات بالسماح لها بالمشاركة في الاشراف على اجراءات ومتابعة سير العملية الانتخابية وبدورها أحالت وزارة الشؤون هذه الطلبات الى مجلس الوزراء الذي وافق عليها.

على صعيد متصل أصدر وكيل وزارة التربية بالتكليف أسامة السلطان، تعميماً بشأن تعطيل العمل في الوزارة يوم انتخابات مجلس الأمة المقرر له 6 يونيو المقبل على أن تعتبر الراحة يوم مزاولة فعلية في بعض مجالات الوظيفة العامة.

وقال السلطان في تعميمه:

أولا: تعطيل العمل بجميع قطاعات الوزارة والإدارات التابعة لها يوم الثلاثاء 17 ذو القعدة 1444هـ الموافق 6 يونيو 2023م مع اعتباره يوم راحة.

ثانيا: تعتبر الراحة يوم مزاولة فعلية في بعض مجالات الوظيفة العامة التي تقرر فيها النصوص أو القواعد، استبعاد أيام الراحة من مدة المزاولة الفعلية المقررة لصرف المكافآت المالية مقابل الخدمات الممتازة أو تقييم الأداء تقييما فعليا او اعتبار الموظف منقطعا عن العمل خلال الراحات.

ثالثا: على جميع قطاعات الوزارة العلم والعمل بموجبه.

من جهته قال مدير العلاقات العامة المتحدث الرسمي باسم البلدية محمد المطيري أمس الاثنين إنه تم ترخيص 119 مقرا لانتخابات مجلس الأمة 2023 في المحافظات الست.

وأضاف المطيري لـ "كونا" أن البلدية بدأت في 5 مايو الجاري استقبال طلبات ترخيص مقرات المرشحين بجميع الدوائر موضحا أن المقار الانتخابية المرخصة موزعة على المحافظات الست وبلغ عددها في محافظة العاصمة 42 ترخيصا و33 في حولي و24 في الأحمدي.

وأوضح أنه تم ترخيص تسعة مقرات انتخابية بمحافظة الفروانية فيما تم ترخيص ثمانية مقرات بالجهراء أما محافظة مبارك الكبير فتم ترخيص ثلاثة مقرات انتخابية.

وذكر أن البلدية وقبل الاقتراع بيوم واحد ستقوم بتنظيف وتوزيع حاويات وإشغالات طريق على مراكز الاقتراع فيما ستقوم بتنظيف جميع المراكز خلال يوم الاقتراع وبعد الانتهاء منه.

يذكر أن النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدفاع بالوكالة الشيخ طلال الخالد الأحمد الصباح كان قد أصدر قرارا مؤخرا بتشكيل لجنة مشتركة بين الداخلية والبلدية للإشراف على انتخابات مجلس الأمة تختص بالإشراف على تنفيذ أحكام المادتين "31 مكرر" و"31 مكرر أ" من القانون رقم 35/1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة وتعديلاته على أن تقدم تقريرا أسبوعيا بأعمالها.

تركيب المقرات الانتخابية للمرشحين

محافظة العاصمة الأولى بعدد المقرات الانتخابية

طالبت الحكومة بالتراجع عن التوجهات المقيدة للحريات وتعديل القانون 24 لسنة 1962

«التقدمية»: نرفض الوصاية الحكومية على منظمات المجتمع المدني

رفضت الحركة التقدمية الكويتية ما أسمته الوصاية الحكومية على منظمات المجتمع المدني، مطالبة الحكومة بالتراجع عن التوجهات المقيدة للحريات وضرورة تعديل القانون 24 لسنة 1962.

وقالت الحركة في بيان له، «تابعت اللجنة المركزية للحركة التقدمية التعميمات والقرارات التي أصدرها مجلس الوزراء وعممتها وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن جمعيات النفع العام وطريقة عملها، وما تقضي به من منع لأي جمعية نفع عام مرخصة من إقامة أي نشاط إلا بموافقة مسبقة منها، وإلزام الجمعيات بتزويد الوزارة مسبقا بخطط عملها لستة شهور، وخطة عمل الجمعية نصف السنوية مرتين في العام وبصفه دورية». مشيرة أنها أشترطت أن لا تتم مخاطبة أي جهة إلا من خلال الوزارة، مما يمنع الجمعيات من المبادرة بأي نشاط بما في ذلك إصدار المطبوعات أو أي أنشطة أخرى قبل الحصول على موافقة الجهات الرسمية.

وقالت الحركة «نحن نرى أنّ هناك فرقاً شاسعاً بين تنظيم عمل منظمات المجتمع المدني وبين تكبيل حركتها وتفريغها من مضمون عملها وتقييدها بقرارات تحد من استقلاليتها ولا تتناسب مع متطلبات تعزيز الحريات المدنية وشفافية المجتمع المدني ودعم منظماته وتسهيل عملها بما يتوافق مع معايير الشفافية والحرية والعدالة والمساواة».

وأضافت الحركة «نطالب بالتراجع عن هذه التوجهات المقيدة للحريات، ونؤكد على أهمية مواصلة المطالبة بإلغاء أو تعديل القوانين المقيّدة للحريات العامة والحقوق الديموقراطية لتحل مكانها قوانين ديموقراطية تنظم ممارسة الحريات والحقوق ولا تقيّدها أو تصادرها، ومن بينها، تعديل القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام، بما ينهي الوصاية الحكومية المفروضة على مؤسسات المجتمع المدني ويطلق حرية تأسيسها ونشاطها.

افتتح مقره الانتخابي وشكر الحضور الغفير

الرشيدي لـ «الصباح»: نهج الاستقطاب السائد هذه الأيام أخر الكويت في كل المجالات

افتتح مرشح الدائرة الثانية إبراهيم مسلم الرشيدي مقره الانتخابي بمدينة جابر الأحمد، بحضور أعداد غفيرة من المؤيدين غاص بهم المقر تعبيرا عن تأييدهم للمرشح إبراهيم الرشيدي.

وأعرب إبراهيم الرشيدي عن شكره وتقديره لكل الحضور، سائلا المولى -عز وجل- أن يكون عند حسن ظن هذه الجماهير.

وفي سياق ذي صلة أكد مرشح الدائرة الثانية إبراهيم الرشيدي لبرنامج 6/6 الذي يذاع على قناة الصباح الإخبارية أن نهج الاستقطاب السائد هذه الأيام أدى إلى ملل بين الناس، مبينا أن الناس حاليا لا تثق في الحكومة ولا حتى في المرشح نفسه ، فالناس وصلت لمرحلة تقول فيها "ما نبي مجلس أمة" لأنه لا يوجد إنجاز يذكر، فالشوارع مكسرة والتعليم سيئ، والصحة منظومة متأخرة جدا.

واعتبر الرشيدي أن الصراعات الحالية أخرت الكويت في كل المجالات تعليم ورياضة وصحة وغيرها، مشددا على أنه يمد يده بالتعاون مع الحكومة ولكن بحدود فنحن مهمتنا مراقبة الحكومة، وإذا أضرت بالشعب فنحن ضدها.

وأضاف أن دخوله الانتخابات جاء بناء على التشاور مع أبناء الدائرة والقواعد الانتخابية في الدائرة الثانية، وبعد الاستخارة قدمت نفسي كشخص مستقل مدعوم من جميع أبناء الدائرة الكرام.

وأكد الرشيدي أنه يود فعل شيء جديد لأبناء الكويت ، لأن الوقت الحالي به نفس الأعضاء ونفس الأسماء ، والتغيير يتأرجح بين 20 أو 30 في المئة ، ومن ثم نفس النهج.

وذكر أن شخصا مثلا يقول عن نفسه أنه معارض لمدة 20 سنة ، والسؤال الذي يطرح نفسه ما الذي فعلته خلال 20 عاما للشعب الكويتي ؟

وتابع الرشيدي أن الدائرة الثانية يسمونها الكويت المصغرة ، وهي تحوي كل الفئات، واستطيع أن نقول أن الصوت أمانة ولا بد أن يعطيه الناخب لمن يستحقه، ولذا فأنا أثق بوعي الناخب في الدائرة الثانية.

المقر الانتخابي للمرشح إبراهيم الرشيدي

الرشيدي مرحبا بالضيوف (تصوير: صالح محمد)

الناس حاليا لا تثق في الحكومة ولا حتى في المرشح نفسه .. والتغيير مطلوب

أمد يدي بالتعاون مع الحكومة ولكن بحدود فنحن مهمتنا مراقبتها إن أخطأت

الصوت أمانة ولا بد أن يعطيه المواطن لمن يستحقه وأثق بوعي الناخب في الدائرة الثانية

الخنفور ضمن حضور الافتتاح

الرشيدي متوسطا ضيوفه

المقر غص بالحضور